

اي في الحلة و لتعض هنا معهود **الاصح انه لو وجد بعض صلح او الصيغات**
قدم نفسه فغير الخطين ابل بفسلك ثم بن اعول و خبر حمل ابل بفسلك تصديق
عليها فان فضل حتى فلا هلك فان فضل شي نلذي قرا برك و ظاهرا قوله قدم نفسه
و جوب ذلك و به صلح الاصحاب واخذ منه جميع متأخرون انه لو وجد كل الصيغات
لزمه تقديم نفسه ايضا لان في تأخيرها غررا باحتمال تلف ما له قبل خراجه عنها
و مخالف بعضهم فاقى بان لا يجب هراجه من كل نظر لئلا يفران الاصلين
ما له و على الاول فالذي يظهر لا يعتد به بالمتخرج وان اثم و يفرق بينه وبين ما ياتي
في الحج ان اذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم فهرا عليه بانهم تو سعوا في نتيج محالهم
يتوسعا به في غير المشارة تشبيها و لزومه الاتزان من بوايه خيرا منهم المتقوع
و مزاولي بعض حجة او بحر المقدد كما لا **شمر** ان فضل عن حتى قدم **زوجته** لان فقها
اكد لانها معارضة لا تسقط بعض الزمان ثم **وله الصغير** لانما يخرج بفقته
مخصوصة عليها ثم **الاب** وان عاد ولو زوجه الام لفرقه ثم **الار** كذلك فوانها و قد
علم في المقتضى لانها اسد الحلة و هي اخرج و العطرة للتطهير و الاب احق بالشره شرفه
و يقضه في سنوي بتقديم الابد الصغير عليهما و هما اشرف منه ذلك على اعتبار الحاجة
في البابين و يجاب بان النظر للشراف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجس كاصالة فلا يرد
ما ذكره فتا ملة ثم **الكبير** العاجز عن الكسب ثم ارقا لشره للحرة علاقة لا يرد الله
بصد الزوال و لو استوى جميع في درجة تخير وان تميز بعضهم بفضايل فيما يظهر
لان الاصل فيها التطهير وهم مسترون فير بل انما اخرج ابي **وهي** اي العطرة من
كل من **صاع** و حكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمل يوم العيد و لا يرد الا بال
وهو يحل نحو ثلاثه اطلال ماء فيجي منه ثمن ثمانية اطلال كل يوم و طلال **من** اي
امداد و المرد طل و ذلك و جعلتها بنا على ان رطل اعداد مائة و ثلاثون درهما
درهم و ثلاثة وتسعون درهما و ثلث من درهم **قلت** **الاصح** انه **ستة اذ حجة**
و ثمانون درهما و خمسة اضع درهم كما سبق في وفاة النبات المدخل

عند

بفلسد مائة و ثمانية و خمسون درهما و اربعة اضع درهم **والله اعلم** و ما ايضا ان الاصل
الكيل و انما قدر بالوزن استظهارا و لا فالمدار على الكيل وهو الكيل المصنف فترك
الاصح مد و قال ابن عبد السلام يعتبر بالاعدس بكل ما هو مع خمسة اطلال و ثلثا
في صاع و خبر المد مظان ضيف على ان وزنه في صاع الما فلا حجة به لربح و قد قالوا
اخرج لنا نافع صاعا و قال هذا صاع اعطانيه ابن عمر قال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه
وآله فاذا هو بالمدار خمسة اطلال و ثلث و ما نازعه فيها ابو يوسف بين يدك
الرشيد بل ارج استدعا بجمعان اهل المدينة و حكمهم قال انه ربه عن ابيه عن ابن
كان يخرج به زكاة العطر للمرسول الله صلى الله عليه و سلم و هم فوزت فكانت كذلك و
تصية اعتبارهم له بالوزن مع الكيل انه تحديد وهو المشهور و جرى عليه في ريب السلب
كن استشكل في الرضا ضبطه بالاطال بان يختلف قدمه و رزنا باختلاف الجيوب ثم
صوب قوله المارم الاعتماد على الكيل بالصلح النهوي و ذلك الموزن قال فان فقد
اخرج قدمه يتبين انه لا يقض عنه و على هذا فالمتقدير بالوزن تقريبا انتهى **و حجة** اي
الصاع الواجب **الوقت الخضر** اي الواجب فيه العشر و نصفه و مائة **وكذا الاقط**
ينبغي تكسر على الشهر و يجوز سكوت الفا في مع تشكيل الهرة و هو ان يخفف في **الاصح**
لعمدة الحديث فيه من غير معارض و محله ان لم ينزع ربه ولم يقصد المخرجهم كما يفر
ظهره ثم لا يحسب فيخرج قدمه يكون محض الاقط منه صاعا و يعتبر بالكيل و يجزي
لبن به ربه و الصاع منه يعتبر باجي منه صاع اقط على ما قاله الخراسانيون لان
الواحد و جين بشرط الاقط و يعتبر بالوزن و فارق الاقط بان من شأنه ان يكال و يعد
الكيل فيه ضابطا بخلاف اللبن و افرق في هذه المذكورات بين اهل المدينة و الخاصة
الذات لهم قربة اللحم و وصل و يحض و يمن وان كانت قوت البهائم اقل من اقلات بها
عادة **و يجب** غالب **قوت البهائم** يعني محلى الحوى عن في غالب السنة لان قوت
المستحقين انما تشرف لذلك و اوفى خصوصا عن طها ما يبر اوصاعا من اقط اوصاعا
من شعورا و صاعا من شعورا و صاعا من زبيب ايضا بعض انواع التي يخرج منها ولا تفرقت

الاصح ان يكون
الاصح ان يكون
الاصح ان يكون